مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

تشرين أول/أكتوبر 2013

OCHA

نظرة عامة

استمر الوضع الإنساني في قطاع غزة في التدهور. ففي 13 تشرين أول/أكتوبر، وبعد مرور أسبوع على اكتشاف نفق في جنوب قطاع غزة يؤدي إلى إسرائيل، أوقفت السلطات الإسرائيلية نقل مواد البناء إلى قطاع غزة، بما في ذلك تلك المخصصة للمنظمات الإنسانية. ونتيجة لذلك، اضطرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهي أكبر وكالة تابعة للأمم المتحدة في قطاع غزة، إلى تعليق العمل في 19 مشروعا من أصل 20 مشروعاً قيد التنفيذ مخصصة لتلبية احتياجات الإسكان، والتعليم، والمياه والصرف الصحي. وأدى القرار الإسرائيلي الأخير إلى تفاقم النقص الناتج عن الانخفاض الشديد في تهريب مواد البناء عبر الأنفاق غير القانونية الواقعة تحت الحدود بين مصر وغزة. وأدت هذه التطورات، إلى جانب تأخر الاستجابة للاحتياجات الملحة، إلى التسريح المؤقت لعشرات الآلاف من العمال، مما ضاعف من الضغوط الموجودة من قبل على مصادر كسب العيش.

محتويات التقرير

إنجاز انطلاق تحليل البيانات الخاصة بمشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر لعام 2013 3

مخاوف إزاء التوسع الاستيطاني في محافظة بيت لحم 4

الأشهر العشرة الأولى من عام 2013: ارتفاع في الإصابات بين المدنيين في الضفة الغربية 7

إسرائيل توقف كل عمليات نقل مواد البناء إلى غزة 9

أبرز التطورات

- أنجزت مرحلة تحليل البيانات الخاصة بمشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر، وهذا المشروع هو مسح مشترك بين المجموعات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية يهدف إلى تحديد الفئات المعرضة للخطر في المنطقة (ج) من الضفة الغربية.
- عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا في أعمال العنف الفلسطينية-الإسرائيلية في الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 أكبر من عدد الذين أصيبوا في أي سنة بمجملها منذ عام 2005.
- لا تزال القيود الإسرائيلية المفروضة على إدخال مواد البناء إلى غزة تفرض تعليق مشاريع البناء والترميم الإنسانية

أبرز الأرقام في أيلول/سبتمبر 2013

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	8
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	120
أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل	211
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	21
طلبات المرضى للخروج من غزة التي وافقت عليها إسرائيل	92%

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

401 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 62% من التمويل

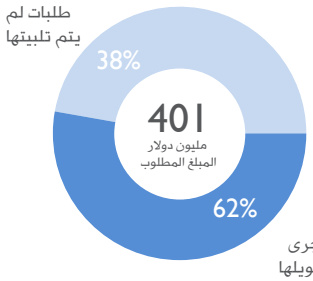

تصوير مكتب الأونروا

اضطرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتعليق 19 مشروعا من المشاريع العشرين قيد التنفيذ، بما في ذلك مشروع إسكان في رفح نظراً للقيود الإسرائيلية على مواد البناء المسموح بدخولها إلى غزة.

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

في هذا الشهر
أطلقت السلطات
الإسرائيلية سراح 26 سجينا
فلسطينيا محبوسين قبل بداية
«عملية أوسلو» الفلسطينية –
الإسرائيلية عام 1993.

وتنفيذ العملية الثانية لإطلاق سراح الأسرى من أربع عمليات اتفق عليها الطرفان في سياق المفاوضات الحالية. وهذا في حد ذاته تطور مشجع، لكن في اليوم التالي، نشرت السلطات الإسرائيلية مناقصات لبناء 2,258 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات في أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وأعلنوا وضع مخططات لحوالي 2,500 وحدة سكنية إضافية. يشكل البناء والتوسع الاستيطاني المتواصل والتعدي على الأرض وموارد المياه الفلسطينية جزءا من سياسة تجزئة الضفة الغربية المتواصلة، وأدى إلى تقليص المساحة المتاحة للفلسطينيين لتطوير مشاريع إسكان كافية، وبنية تحتية وخدمات أساسية لتعزيز سبل عيشهم. وبموجب القانون الدولي، تعتبر المستوطنات غير شرعية وتشكل سببا رئيسيا لانعدام الحصانة الإنسانية.

بالإضافة إلى الإعلانات المذكورة أعلاه، بدأ المستوطنون الإسرائيليون هذا الشهر بتهيئة قطعة أرض جنوبي مدينة بيت لحم لإقامة مزرعة عليها، مما يؤثر سلبياً على مصادر كسب العيش الزراعية للمزارعين الفلسطينيين. وبالرغم من أن عملية التخطيط لم تبدأ بعد، كانت المنطقة المحيطة بهذه القطعة أعلنت في السابق «أراضي دولة» وخُصصت لإقامة مستوطنة ضخمة (جفعات إيتام). يحدث هذا في سياق التجزئة طويلة الأمد لمحافظة بيت لحم الناتجة عن توسع المستوطنات الإسرائيلية، وبناء الجدار وتحديد مساحات كبيرة من الأرض كمناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية؛ وفي الوقت الراهن، فإن 13 بالمائة فقط من مساحة المحافظة، الكثير منها مجزأ، متاحة لاستخدام الفلسطينيين.

بالرغم من أن الأنشطة الاستيطانية تؤثر على مجمل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، فإن أولئك الذين يقيمون في المنطقة (ج)، حيث تقع غالبية المستوطنات، يتأثرون بشكل خاص. ولفهم حالة الضعف الفريدة من نوعها لسكان المنطقة (ج) بشكل أفضل، أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ومنظمات شريكة تعمل في مجال المساعدات الإنسانية مشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر لعام 2013، والذي دخل هذا الشهر مرحلة تحليل البيانات. ومشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر لعام 2013 هو مسح شامل لحوالي 550 تجمعاً يقع أي جزء من مساحتها المبنية في المنطقة (ج)، وصُمم المشروع لتحديد نقاط الضعف، والمناطق التي تم تحديدها للتقييمات المتعمقة ولتزويد عمليات التدخل والدفاع الإنسانيين بالمعلومات. ويتوقع نشر النتائج الأولية للمسح خلال كانون الأول/ديسمبر 2013.

وكانت المستوطنات، والإجراءات المطبقة لحمايتها، محركا متواصلا للتوترات والمصادمات بين السكان الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية. في حين أن عدد الإصابات انخفض في تشرين الأول/أكتوبر، أُصيب حوالي 3,500 فلسطينيا في الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية – وهو عدد أكبر من عدد المصابين في أي سنة بمجملها منذ عام 2005، عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بجمع البيانات حول الإصابات المتعلقة بالصراع. نتج حوالي 41 بالمائة من الإصابات عن استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي تطلب علاجا طبيا، و38 بالمائة منها ناجمة عن إصابات بالرصاص المطاطي.

وتوفر المفاوضات الحالية فرصة استثنائية لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والاحتلال القائم منذ فترة طويلة المرتبط به. إن ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الأكثر ضعفاً بشكل ملائم، وخاصة في المنطقة (ج) وفي قطاع غزة، ليس واجباً قانونياً، وإنما أيضا مساهمة في خلق بيئة مواتية للمفاوضات.

إنجاز انطلاق تحليل البيانات الخاصة بمشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر لعام 2013

بيانات أساسية تم جمعها عن أكثر من 550 مجتمع في المنطقة (ج)

بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمات شريكة، في تشرين الأول/أكتوبر، مرحلة تحليل البيانات لمشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر لعام 2013. ومشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر هو مسح مشترك بين المجموعات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية يهدف إلى تحديد الفئات المعرضة للخطر في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، والمناطق التي تم تحديدها للتقييمات المتعمقة، ولتزويد عمليات التدخل والدفاع الإنسانيين بالمعلومات.

حدد المجتمع الإنساني المنطقة (ج)، التي تشكل أكثر من 60 بالمائة من الضفة الغربية، كمنطقة تحظى بالأولوية للمساعدات الإنسانية.[1] وهذه المنطقة، التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، هي موطن لأكثر المجتمعات ضعفا في الضفة الغربية من حيث الاحتياجات الإنسانية. ونظراً لكون المنطقة المبنية في هذه المجتمعات الفلسطينية لا تتفق مع التقسيمات الإدارية للمناطق (أ)، و(ب) و(ج)، هناك نقص في المعلومات المنفصلة حول المنطقة (ج).[2] وكان هذا النقص في المعلومات تحدياً للوكالات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية والوكالات الأخرى أيضاً، في تخطيط أنشطة الاستجابة المصممة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية. وخلافا لعمليات المسح السابقة، والتي استهدفت مجتمعات تقع كلها أو غالبيتها في المنطقة (ج)، فقد استهدف مشروع الفئات السكانية

مجتمعات ضعيفة للغاية في المنطقة (ج): دراسة حالة خربة زانوتا

يقع مجتمع خربة زانوتا الرعوي في التلال الجنوبية لمحافظة الخليل. ويقسم الشارع 60 الذي يؤدي إلى القرية إلى قسمين: مركز القرية، حيث تقيم حوالي عشر عائلات (150 شخصاً)، وقسم آخر أصغر، وهو موطن لثلاث عائلات فلسطينية؛ يدعي سكان خربة زانوتا أن مجتمعهم موجود في المنطقة منذ مئات السنين. وتتألف مساكن المجتمع من خيام وأكواخ، إضافة إلى حظائر الحيوانات، وهي تقع على مساحة 70 دونم من الأرض ملكيتها خاصة. وهي تفتقر، مثل غالبية المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج)، لخدمات البنية التحتية الأساسية، مثل المياه وشبكات الكهرباء والمدارس والخدمات الصحية الأساسية والطرق المعبدة. ويعتمد المجتمع على مياه الأمطار التي يتم جمعها في خزانات، ويعتمد كذلك على إضاءة الشموع والكيروسين للإضاءة. يسافر الناس لحوالي ثمانية كيلومترات للوصول إلى أقرب عيادة ومدرسة؛ قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية حافلة مدرسية لنقل 20 تلميذاً يذهبون إلى مدارس في الظاهرية.

حددت السلطات الإسرائيلية المنطقة التي يقع فيها المجتمع "كموقع أثري محمي"، حيث يمنع إجراء أي تطوير، مما جعل 27 عائلة تواجه خطر التهجير نتيجة لأوامر الهدم الصادرة ضد منازلهم. ونجحت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، والتي تمثل العائلات المتضررة في التماس قدمته لمحكمة العدل العليا في إسرائيل منذ عام 2007، في إرجاء تنفيذ غالبية أوامر الهدم. ولكن في آب/أغسطس 2012، هدمت السلطات 12 مبنى، مما أدى إلى تهجير 13 شخصاً بينهم تسعة أطفال، وتضرر 25 شخصاً آخرون. ومن المباني التي هُدمت خزان مياه وحظيرة حيوانات مولها مانحون دوليون. ولا يزال الالتماس في انتظار قرار المحكمة.

> *"نعيش هنا كما عاش أجدادنا، قبل مئات السنين. لسنا قادرين على تحسين ظروف حياتنا، وتهدد أوامر الهدم وجودنا في المنطقة. إذا غادرنا سنفقد كل شيء، بما في ذلك كرامتنا."*
>
> عبد الحليم البطاط – 67 عاماً

المعرضة للخطر لعام 2013 كل المجتمعات الفلسطينية التي يقع أي جزء من مناطقها السكانية في المنطقة (ج)، وهي حوالي 550 مجتمعا.[3]

ومن بين الشركاء الفاعلين في مشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر أعضاء من الفريق القطري الإنساني، وخاصة وكالات مجموعات بارزة، ووزارة الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية. وجرى تنسيق العملية أيضا مع جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

يقوم مشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر على مقابلات إخبارية رئيسية مع ممثلي المجتمع باستخدام استبيان موحد. وفي غالبية الحالات، تقوم وزارة الحكم المحلي بتعيين المخبر الرئيسي، وهو في العادة رئيس المجلس القروي أو البلدي. وفي المجتمعات البدوية والرعوية، استُخدمت الاتصالات الميدانية لترتيب لقاءات مع المختار، أو ممثلي المجتمع المعترف بهم. وزع ممثلو وزارة الحكم المحلي الاستبيان المكتوب باللغة العربية مسبقاً، مع صور ملتقطة من الجو تظهر أجزاء المنطقة (ج). وساعدت الأخيرة في توجيه المناقشة، وكانت بمثابة مصدر يمكن من خلاله التحقق من المعلومات التي قدمها المبلغون الرئيسيون.

تم التحقق من المعلومات التي قدمها المخبرون الرئيسيون عن عدد سكان المنطقة (ج) الذين يسكنون في مكان معين بمراجعتها على ضوء المعلومات المتاحة من خلال عدادات الكهرباء أو توصيلات المياه، وكذلك بمراجعتها على ضوء عدد المباني المشاهدة في الصور الملتقطة من الجو. وفي المجتمعات الأصغر، تم جمع المعلومات عن الأسر وتقسيمها حسب النوع والبالغين مقابل الأطفال.

يتضمن مشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر معلومات أساسية عن سلسلة من المؤشرات الإنسانية المتعلقة بالحماية المادية، وإمكانية الوصول إلى الأرض، والزراعة، والمياه والصرف الصحي، والتعليم والصحة ضمن مجالات أخرى. ويتيح مشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر أيضا التحليل الديناميكي للبيانات ووضع الأولويات بالنسبة للقضايا والمناطق، من خلال استخدام مؤشرات مرجحة.

وحالما يتم ترتيب البيانات، سيزود مشروع الفئات السكانية المعرضة للخطر الوكالات الإنسانية ووكالات التطوير، وغيرها، بمجموعة البيانات الأكثر شمولاً والتي سيتم نشرها خلال كانون الأول/ديسمبر 2013.

مخاوف إزاء التوسع الاستيطاني في محافظة بيت لحم

مزرعة استيطانية جديدة تزيد من تعطيل وسائل كسب العيش الزراعية

خلال الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر، بدأ المستوطنون الإسرائيليون بتهيئة قطعة من الأرض مساحتها 300 دونم تقع في المنطقة (ج)، جنوبي مدينة بيت لحم. وفي حين أفادت التقارير بأن الأعمال الحالية تقتصر على تأسيس مزرعة، إلا أنه جرى تخطيط المنطقة المحيطة بهذه القطعة من الأرض لتأسيس مستوطنة سكنية أكبر (انظر أدناه). ويهدد هذان المخططان، سواء المخطط قصير الأمد أو المخطط طويل الأمد، بتقويض سبل العيش الزراعية للفلسطينيين في المنطقة بشكل أكبر، ومنع التطور الحضري لمدينة بيت لحم، وتعميق تفتيت المحافظة.

التقسيم الإقليمي والإداري لمحافظة بيت لحم

أيلول/سبتمبر 2013

لغرض هذا التقرير قمنا بتقسيم محافظة بيت لحم إلى ثلاث مناطق: المركز الحضري، والمنطقة الغربية والمنطقة الشرقية

المنطقة الشرقية:
تشمل المحافظة الشرقية منطقة ممتدة من الصحراء وشبه الصحراء والبحر الميت. ولا يستطيع الفلسطينيون الوصول إلى هذه المنطقة فعلياً، بسبب المنطقة (ج) التي تديرها إسرائيل والمحميات الطبيعية والمناطق العسكرية. ووفقاً للبنك الدولي، فإنه، مقارنة بالأرباح التي تحققها إسرائيل، فإن من شأن قيام صناعة فندقية فلسطينية في البحر الميت أن توفر عائدات سنوية تقدر بحوالي 290 مليون دولار أمريكي بينما تقدر «قيمة الأرباح المحتملة من ... البوتاس، والبروم والمغنيسيوم بمتوسط 918 مليون دولار أمريكي سنوياً.»

منطقة المركز الحضري:
تشمل منطقة المركز الحضري مدينة بيت لحم، وبيت ساحور، وبيت جالا ومخيمات اللاجئين المجاورة، والبلديات والقرى التي تشكل نسيجا حضرياً متواصلاً. وتشمل أيضا القرى الجنوبية وبيت فجار، المعزولة عن بعضها البعض وعن المنطقة الحضرية في الشمال بمساحات واسعة من الأراضي التي تديرها إسرائيل في المنطقة (ج).

المنطقة الغربية:
منطقة بيت لحم الغربية الخصبة هي سلة الخبز التقليدية للمحافظة. وفي العقود الأخيرة قلص البناء والتوسع الاستيطانيين المساحة الزراعية المتاحة لمزارعي بيت لحم. ويهدد البناء المقرر للجدار بعزل المناطق الزراعية النائية عن المركز الحضري إلى الشرق.

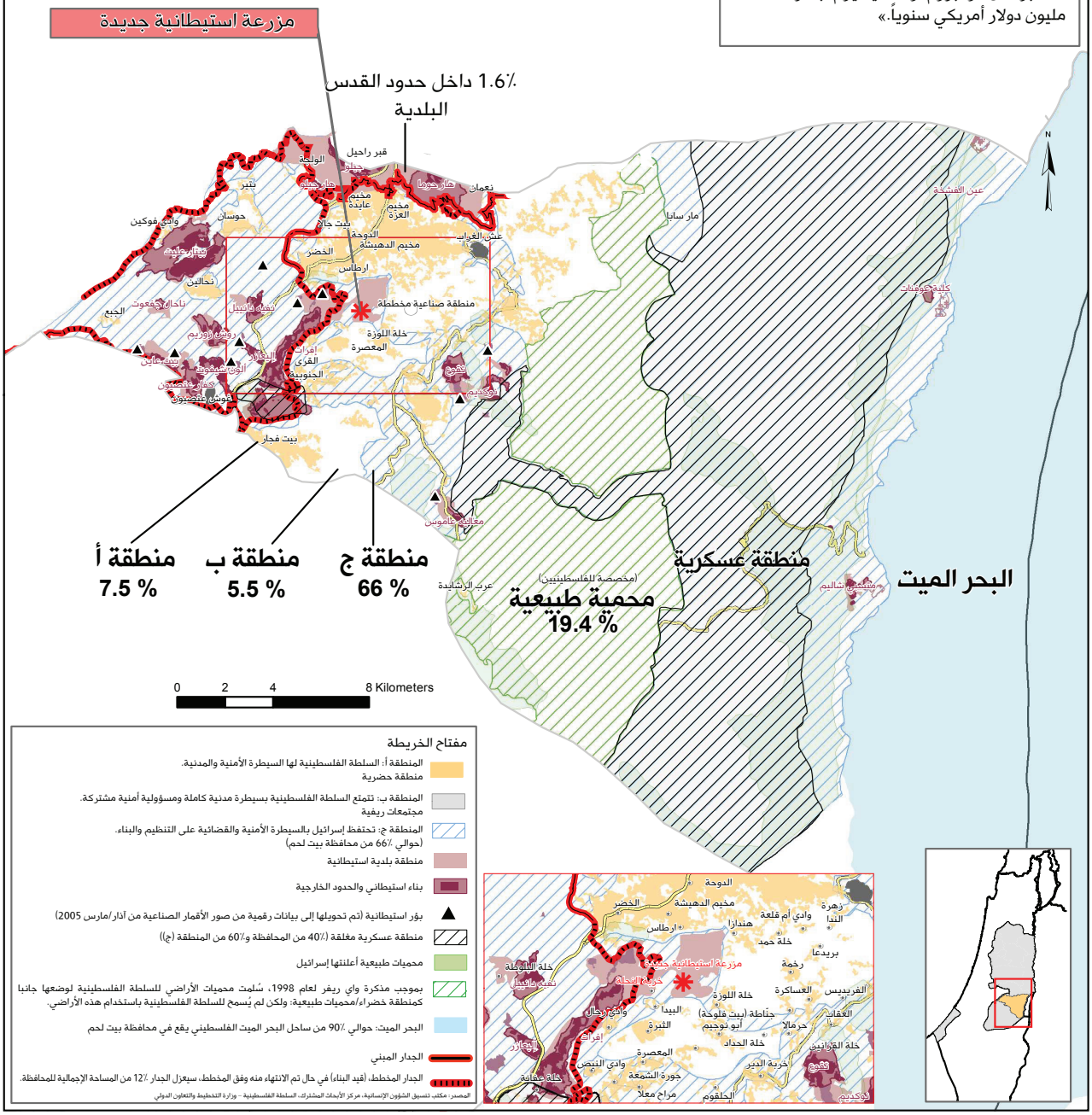

شملت الأعمال التي نفذت في الآونة الأخيرة تجريف أراضي غير مزروعة، ونصب الخيام، التي يستخدمها حاليا حراس أمن، وإقامة بنية تحتية أساسية للمياه والكهرباء. ورد أن القطعة، التي تقع على حدود قرية وادي رحال، اشترتها جمعية استيطانية معروفة باسم «هيمانوتا» في أوائل الثمانينات. ووفقا لتقارير إعلامية إسرائيلية، وافقت السلطات الإسرائيلية على إقامة مزرعة على هذه القطعة في عام 2011.[4]

وتتعلق المخاوف المباشرة بتنقل المستوطنين والجنود بين مستوطنة إفرات والمزرعة الجديدة. يمر الطريق الوحيد بين الموقعين عبر أرض فلسطينية مزروعة خاصة. فتحت الإدارة المدنية الإسرائيلية هذا الطريق في وقت سابق هذا العام، بدعوى أنها تصل منطقة متاخمة معلنة «كأراضي دولة» بهدف اقتلاع أشجار الفلسطينيين المزروعة هناك. ومن المرجح أن يؤدي إنشاء المزرعة إلى زيادة حجم المرور الإسرائيلي من خلال هذا الطريق، بالإضافة إلى فرض إجراءات أمنية قد تعيق سبل عيش المزارعين الفلسطينيين الذين يزرعون هذه المنطقة بشكل أكبر.

تقع هذه القطعة بجانب قطعة أرض مساحتها 1400 دونم، يسميها المستوطنون باسم جفعات إيتام، أعلنتها السلطات الإسرائيلية عام 2004 «أراضي دولة» وتم دمجها ضمن الحدود البلدية لمستوطنة إفرات. ونتيجة لذلك، بدأت السلطات الإسرائيلية إعداد مسودات لمشروع تنظيم يخصص هذه المنطقة لبناء نحو 2500 وحدة سكنية. لكن جرى تجميد عملية التخطيط عقب إجراء قانوني اتخذه عدد من الفلسطينيين بدعوى ملكيتهم لقطعة الأرض. ولم يتم البت بعد في الدعوى القضائية المقامة أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية في هذا الشأن.

وبصرف النظر عن مصير هذه الدعوى، فإن إنشاء مزرعة جديدة قد يكون بمثابة خطوة أولى على الأرض باتجاه وضع مخطط لمستوطنة أكبر. ويستند هذا التخوف إلى عدة حالات موثقة جيداً في الماضي، حيث وافقت السلطات الإسرائيلية على بناء بنية تحتية زراعية تطورت لاحقا إلى مستوطنات سكنية بالكامل.[5]

"أملك أنا وأخوتي وأبناء أعمامي 300 دونم من الأرض في خلة النحلة، ونحاول إنقاذها من المصادرة من خلال إجراءات قانونية. وفي هذه الأثناء، فتح الإسرائيليون طريقاً من خلال قطعة أرض مجاورة نقوم نحن بزراعتها ولم تتم مصادرتها. نخشى أن يتم توسيع هذه الطريق وتأخذ أراضي إضافية؛ أراضي نعتمد عليها في دخلنا."

محمد عايش، 50 عاما
من ارطاس

تصوير بيترو ماستروزو

بوابة لبؤرة استيطانية جديدة بالقرب من مستوطنة إفرات (تجمع غوش عتصيون)؛ وسوف تفصل هذه البؤرة الاستيطانية بيت لحم عن جنوب الضفة الغربية.

تحدث هذه التطورات في سياق التجزئة طويلة الأمد لمحافظة بيت لحم، والتي عالجها تقرير شامل لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عام 2009.[6] أظهر التقرير كيف تقلصت المساحة المتاحة للسكان الفلسطينيين في المحافظة بشكل كبير جداً بسبب الإجراءات الإسرائيلية مثل البناء والتوسع المتواصل للمستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية، وبناء الجدار، وتعيين معظم محافظة بيت لحم كمنطقة (ج)، ومناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية. 13 بالمائة فقط من محافظة بيت لحم التي تبلغ مساحتها 660 كيلو متراً مربعاً – الكثير منها مجزأ – متاحة للاستخدام الفلسطيني. وقد قلصت هذه الإجراءات من مساحة التطوير في بيت لحم، وحددت الوصول فيها إلى الموارد (بما في ذلك ساحل البحر الميت)،[7] وعرضت روابط بيت لحم التاريخية مع القدس للخطر وقيدت التوسع السكاني والصناعي المحتمل للمنطقة الحضرية.

الأشهر العشرة الأولى من عام 2013: ارتفاع في الإصابات بين المدنيين في الضفة الغربية

ثلث الإصابات بين الفلسطينيين الأطفال

في تشرين الأول/أكتوبر، قتل فلسطينيان وإسرائيلي نتيجة للعنف الفلسطيني – الإسرائيلي في الضفة الغربية

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على مدني فلسطيني عمره 29 عاماً وأردته قتيلا، وذلك قرب بلدة الرام، شمال شرقي القدس، أثناء محاولته اقتحام قاعدة عسكرية مستخدما جرافة كما أفادت القوات الإسرائيلية. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات إسرائيلية مسلحة النار على رجل فلسطيني عمره 28 عاماً من قرية بيت لقيا، وأردته قتيلا، وذلك في كهف بين قريتي كفر نعمة وبلعين. وقع الحادث عقب عملية تفتيش واعتقال نفذها الجيش الإسرائيلي في قرية كفر نعمة بعد منتصف الليل، واعتقل الجيش الإسرائيلي خلالها ثلاثة فلسطينيين. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على مدني فلسطيني عمره 22 عاماً في قرية قباطية (جنين) فأردته قتيلاً أثناء اشتباكات مع سكان القرية اندلعت أثناء عملية تفتيش واعتقال. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، تعرض مستوطن إسرائيلي للضرب حتى الموت في شمال غور الأردن؛ وأفادت التقارير أنه تم اعتقال مدنيين فلسطينيين لا ينتميان لأي فصيل مسلح وإحالتهما للمحكمة بسبب الهجوم. وبهذه الحوادث يرتفع مجمل عدد

الإصابات الفلسطينية في الضفة الغربية
الصراع المباشر
2006 – 2012 (السنوات بمجملها) مقابل الفترة من كانون الثاني/يناير – تشرين الأول/أكتوبر 2013

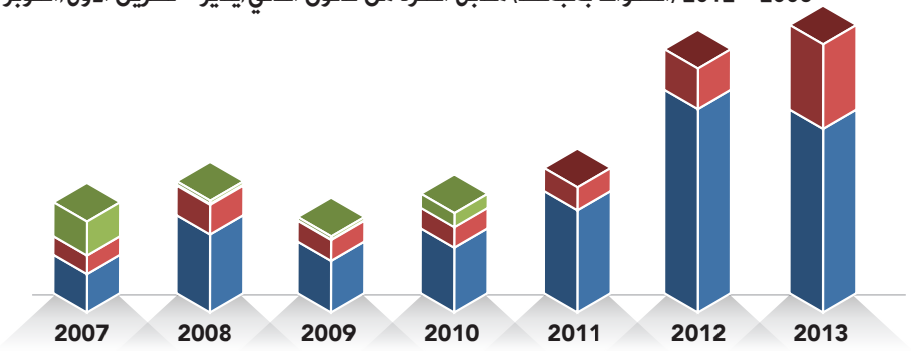

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
غير معروف	425	33	22	145			
أطفال	231	416	239	282	308	551	1,102
بالغون	524	993	676	834	1332	2,638	2,384

الوفيات الناتجة عن العنف الفلسطيني – الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ بداية عام 2013 إلى 23 قتيلاً (19 فلسطينياً وأربعة إسرائيليين).

خلال تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك تراجع كبير في عدد الإصابات في الضفة الغربية مقارنة مع بقية العام 2013: 102 فلسطيني و12 إسرائيلياً، مقارنة مع المتوسط الشهري البالغ 374 فلسطينياً و15 إسرائيلياً، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر.

يناقض التراجع في الإصابات في تشرين الأول/أكتوبر الاتجاه التصاعدي الأكبر لعام 2013 ككل: ففي الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 وحدها، كان عدد المُصابين الفلسطينيين في العنف الفلسطيني – الإسرائيلي أكبر من أي عام بمجمله منذ عام 2005. والبيانات المتعلقة بالإصابات الإسرائيلية في الضفة الغربية أقل حسماً. ووفقا لجهاز الأمن الإسرائيلي، كان هناك زيادة بنسبة 72 بالمائة في الهجمات ضد الجنود الإسرائيليين والمستوطنين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية منذ تموز/يوليو 2013. (76 هجوما في تموز/يوليو مقابل 131 في تشرين الأول/أكتوبر).[8] لكن الغالبية العظمى لهذه الهجمات لم تؤد إلى إصابات.[9] وكان هناك تراجع فعلي في عدد الإصابات بين الإسرائيليين في أيلول/سبتمبر (7 إصابات) وتشرين الأول/أكتوبر (5 إصابات) مقارنة مع متوسط عدد المصابين الإسرائيليين خلال بقية السنة (15 مصاباً).

وفيما يتعلق بالإصابات بين الفلسطينيين، كان السياق السائد يشير إلى أنها ناجمة عن الاشتباكات في عام 2013 خلال المظاهرات (عموما)، وهو ما يشكل حوالي 64 بالمائة بالمجمل، وهي أعلى من نسبة الإصابات المرتبطة بالمظاهرات في الفترة المقابلة عام 2012 (59 بالمائة) وأكبر بكثير من المتوسط بين عامي 2005 إلى 2012 (40 بالمائة). وقعت غالبية الإصابات خلال احتجاجات شعبية، مثل مظاهرات يوم النكبة ويوم الأرض، أو احتجاجات تضامنا مع السجناء الفلسطينيين. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الإصابات في المظاهرات المتعلقة بالجدار انخفضت بنسبة 58 بالمائة.

شهد هذا العام ارتفاعاً كبيراً في عدد الإصابات بين الفلسطينيين خلال الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية في سياق عمليات التفتيش والاعتقال، والدوريات العسكرية أو حوادث الرشق بالحجارة. ومن أمثلة حوادث الرشق بالحجارة الحادث الذي وقع في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر قرب سجن عوفر الإسرائيلي (رام اللّه) عندما قامت مجموعة من الشبان الفلسطينيين برشق

الإصابات بين الفلسطينيين وقعت في سياق	كانون الثاني/يناير – تشرين الأول/أكتوبر		نسبة التغير
	2012	2013	
مظاهرات (ضد الجدار)	313	131	-58%
مظاهرات (لا تتعلق بالجدار)	1567	2067	32%
تفتيش واعتقال أو عمليات عسكرية أخرى	104	447	330%
اشتباكات وهجمات لا تتعلق بأي من الفئات الواردة أعلاه	93	446	380%
أخرى	269	621	131%

القوات الإسرائيلية بالحجارة والتي ردت بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، والذخيرة الحية، والرصاص المطاطي، ونتج عن ذلك إصابة أربعة مدنيين، بينهم طفلان.

أطفال فلسطينيون أُصيبوا في العنف الإسرائيلي – الفلسطيني في الضفة الغربية

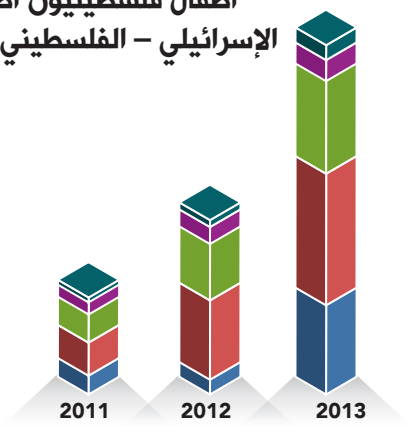

	2011	2012	2013
7 and younger	20	22	54
8 - 11	31	54	66
11 - 15	91	17	28
16 - 17	98	24	41
Unknown	68	53	28

أكثر من 43 بالمائة[10] من الإصابات بين الفلسطينيين، والتي حدثت خلال الاشتباكات (بما في ذلك تلك التي وقعت خلال عمليات التفتيش والاعتقال أو بعدها، وخلال المظاهرات، أو الاشتباكات العفوية) كانت ناتجة عن استنشاق الغاز المسيل للدموع وتطلبت علاجا طبيا. بينما يمثل ذلك زيادة بالأرقام المطلقة، مقارنة بعام 2012، إنه انخفاض فيما يتعلق بنسبة الإصابات الناتجة عن استنشاق الغاز المسيل للدموع في عام 2012: 62 بالمائة. وخلافا لذلك، في عام 2013، كانت هناك زيادة ملحوظة في النسبة المئوية (من المجمل) للأشخاص الذين أُصيبوا بالرصاص المطاطي أو بالذخيرة الحية مقارنة مع عام 2012: 40.5 مقابل 23 بالمائة، و3.4 مقابل 0.5 بالمائة على التوالي. وبالرغم من أن العدد المرتفع الموثق للإصابات الناتجة عن استنشاق الغاز المسيل للدموع قد يشير إلى الإرسال المتكرر لسيارات الإسعاف الفلسطينية إلى المظاهرات، مما يؤدي إلى علاج أشخاص أكثر جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع وبالتالي يتم تسجيلهم كجرحى، فإن التقارير المتزايدة للإصابات الناتجة عن الإصابة بالرصاص المطاطي والذخيرة الحية هي أيضا مؤشر على أن الجيش الإسرائيلي يستخدم هذه الأسلحة بشكل متزايد مقارنة مع السنوات السابقة.

وما يثير القلق أيضا الارتفاع الكبير في نسبة الإصابات بين الأطفال من مجمل الإصابات؛ يشكل الأطفال نسبة 32 بالمائة من كل أولئك الذين أُصيبوا في الضفة الغربية. وهذه زيادة كبيرة سواء بالأرقام المطلقة أو بالنسبة الإجمالية (انظر الرسم البياني أعلاه)، مقارنة مع عام 2012 (21 بالمائة) وعام 2011 (23 بالمائة) على التوالي. أكثر من 90 بالمائة من الإصابات بين الأطفال وقعت في الاشتباكات، مما يعكس الاتجاه لدى عدد أكبر من السكان. والجدير بالذكر أنه كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الأطفال الذين تعرضوا للإصابة وتقل أعمارهم عن 16 عاماً.

إسرائيل توقف كل عمليات نقل مواد البناء إلى غزة

اضطرت وكالات المساعدات إلى تعليق مشاريع البناء والترميم

في 13 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد أسبوع من اكتشاف نفق طوله 1.8 كيلومتر تحت الأرض يؤدي من جنوب قطاع غزة إلى إسرائيل، أوقفت السلطات الإسرائيلية نقل مواد البناء إلى غزة عبر معبر كيرم شالوم. وشمل هذا القرار المواد التي تجلبها المنظمات الدولية التي تنفذ مشاريع بناء وتأهيل مجتمعي، وكذلك القطاع الخاص. أدى هذا التطور إلى تفاقم النقص الموجود أصلا في مواد البناء بسبب النقص الحاد (منذ تموز/يوليو2013) في المواد المهربة عبر الأنفاق غير القانونية تحت

*المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها الأنروا

حدود مصر – غزة. جاء هذا التقليص في أعقاب إجراءات اتخذتها السلطات المصرية في سياق انعدام الاستقرار المتواصل في شمال سيناء. وتراجعت أنشطة البناء في القطاع الخاص بشكل حاد في الأشهر السابقة، وأثر القرار الإسرائيلي الأخير على قدرة المنظمات الدولية على الاستمرار في تنفيذ مشاريعها. اضطرت وكالة الأونروا، وهي أكبر وكالة منفذة في قطاع غزة، إلى تعليق كل مشاريعها الجارية التي تشمل نشاطات بناء، والبالغ عددها عشرين مشروعاً، بما في ذلك مدارس ووحدات سكنية. تبلغ قيمة هذه المشاريع حوالي 60 مليون دولار أمريكي.

كان من بين مشاريع وكالة الأنروا المتأثرة مشروع إسكان في رفح يهدف لبناء أكثر من 750 وحدة سكنية لأسر لاجئين فلسطينيين فقدوا مأواهم قبل عام 2005. المشروع جزء من مبادرة أكبر، قيمتها 132 مليون دولار أمريكي، يمولها الصندوق السعودي للتنمية، ويهدف لتوفير منازل لأكثر من 4500 لاجئ. بعد حوالي عشر سنوات من الانتظار، هناك أكثر من 700 أسرة لاجئة لا تزال في انتظار أن يتم بناء منازلها، ويلزم التأخير الأونروا تمديد مساعداتها الخاصة بأجور السكن، والتي تقدمها لأسر فقدت مأواها في سياق الأعمال العدائية، بتكلفة 80,000 دولار أمريكي في الشهر، وعلى حساب مبادرات طارئة أخرى.

منذ تخفيف الحصار في حزيران/يونيو 2010، سُمح للمنظمات الإنسانية فقط باستيراد مواد البناء الأساسية (بما في ذلك الأسمنت، والحصى والقضبان المعدنية) عن طريق معابر إسرائيل – غزة، وفقط بعد الحصول على موافقة مسبقة من إسرائيل (والسلطة الفلسطينية في رام اللّه). وشكلت عملية الموافقة إشكالية وأدت إلى تأخيرات كبيرة في تنفيذ المشاريع الإنسانية، مما أطال المصاعب على الأسر الفلسطينية التي هي بحاجة لتأهيل المأوى وللبناء من غير ضرورة، ولبنية تحتية أساسية أخرى. وفي حين أن عملية التنسيق للمشاريع التي تمت الموافقة عليها تحسنت مع الزمن، إلا أن هذا يرجع جزئياً لموارد هامة سخرتها الأمم المتحدة لإدارة هذه العملية. استغرقت الموافقة لمشاريع وكالة الأونروا تسعة أشهر في المتوسط، وتلك المشاريع التي تنتظر الموافقة معلقة منذ حوالي سنة. بينما تم الموافقة على 13 مشروع لبرنامج الامم الامتحدة للانماء لم تتم الموافقة على أية مشاريع للأونروا منذ آذار/مارس هذا العام. وبالإضافة إلى 20 مشروع بناء بقيمة 60 مليون دولار أمريكي لا تزال في انتظار الموافقة، هناك 37 مشروعاً بقيمة 92 مليون دولار أمريكي تنتظر الموافقة في الوقت الحالي. من بينها 23 مشروعا لبناء مدارس أكبر في المواقع نفسها التي توجد فيها مدارس صغيرة، مما يطرح التساؤل حول مبررات هذا التأخير.

دخلت 1052 شاحنة (67.000 طن) من مواد البناء لمشاريع تنفذها منظمات إنسانية إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2013، وهذا أعلى بكثير من عدد الشاحنات التي دخلت في تشرين الأول/أكتوبر وعددها 388 شاحنة. وفي حين كانت الأنفاق بمثابة القناة الرئيسية لاحتياطي مواد البناء للقطاع الخاص، بدأت حكومة إسرائيل الشهر الماضي (22 أيلول/سبتمبر) بالسماح بدخول خمسين شاحنة من مواد البناء إلى غزة يومياً للأغراض التجارية. وجاء ذلك إضافة لعشرين شاحنة من الحصى يومياً سُمح بدخولها منذ كانون الأول/ديسمبر 2012. وهذا التخفيف توقف منذ 13 تشرين الأول/أكتوبر.

بالإضافة إلى التأخير في الاستجابة لحاجات البنية التحتية الملحة، أدت التطورات الأخيرة إلى التسريح المؤقت لعشرات الآلاف من العمال، مما ضاعف الضغوط الموجودة أصلا على سبل العيش في غزة. قطاع البناء هو القطاع الوحيد الذي يوفر فرص عمل في قطاع غزة، وهو يمثل نصف فرص العمل التي أوجدت في عام 2012 ووفرت وظائف لنحو 24000 شخص. أوجدت وكالة

غوث وتشغيل اللاجئين، الأونروا، وحدها حوالي 5000 فرصة عمل عام 2012 من خلال مشاريع البناء التي تنفذها، وكانت تتوقع زيادة هذا العدد إلى أكثر من 7600 فرصة في عام 2013. وأدى هذا إلى تأثير متسلسل: تأثر الأمن الغذائي، الذي كان هشاً أصلا في الأشهر القليلة الماضية، بشكل أكبر بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الخبز، والزيوت النباتية، والأرز وسلع أخرى حيوية لاقتصاد غزة. وتأثر الأمن الغذائي أيضا، وبطريقة غير مباشرة، بارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن الآثار الاقتصادية للقيود على الواردات، ويمكن للوضع العام أن يتفاقم بشكل أكبر نتيجة إمكانية تأخير دفع الرواتب من قبل السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة. انقلبت التحسينات الثابتة في الأمن الغذائي (منذ 2009) بشكل كبير عام 2012، حين أدى تأخير دفع رواتب القطاع العام والمعونات الاجتماعية إلى رفع مستويات انعدام الأمن الغذائي من 44 إلى 57 بالمائة في غزة، مما عمق بشكل أكبر من اعتماد الأسر على المساعدات الغذائية.

الهوامش

1. أنظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،" المنطقة (ج) من الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية"، كانون الثاني/يناير 2013.
2. تم الاتفاق على تقسيم معظم أراضي الضفة الغربية إلى المناطق (أ) و(ب) و(ج) في الاتفاقية المؤقتة حول الضفة الغربية وقطاع غزة. وتغير في الفترة بين عامي 1995 و2000 تغير التقسيم الذي كان من المستهدف لأكثر من خمس سنوات عدة مرات في أعقاب إعادة الانتشار المرحلي للجيش الإسرائيلي من بعض المناطق والنقل التدريجي للسلطة الفلسطينية التي تشكلت حديثاً. ولم تطرأ أي تغيرات رسمية على هذه المناطق منذ عام 2000.
3. وأجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأنروا دراسة لأوجه التعرض للخطر وجمع المعلومات عن التجمعات الواقعة بشكل كامل في المنطقة (ج) في عام 2008. وأجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمجتمعات الشريكة، في عام 2010 "لمحة عن المجتمع المحلي" أكثر شمولاً، التي جرى خلالها جمع معلومات أكثر تفصيلا للتجمعات التي يقع 50 بالمائة أو أكثر من مساحتها المبنية في المنطقة (ج).
4. موقع والاه الإخباري، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011؛ أميرة هاس، هآرتس، أول تشرين الثاني/نوفمبر 2013.
5. لمزيد من التفاصيل، انظر: حركة السلام الآن/ "بؤرة استيطانية جديدة ستقام جنوبي بيت لحم"، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.
6. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الحيز الآخذ بالانكماش: تقلص المناطق الحضرية وتجزئة المناطق الريفية في محافظة بيت لحم، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_bethlehem_shrinking_space_may_2009_arabic.pdf.
7. طبقاً للبنك الدولي فإنه إذا تمكن الفلسطينيون من تطوير صناعة فدقية في البحر الميت فإنه، «مقارنة بالأرباح التي تحققها إسرائيل، فإن هذا سيوفر عائدات سنوية تقدر بحوالي 290 مليون دولار أمريكي وقيمة مضافة تقدر بحوالي 126 مليون دولار، وهو ما يعادل واحد بالمئة من الناتج المحلي الفلسطيني لعام 2011،" بينما يوفر تشغيلاً مباشراً لنحو 2900 عامل. وفيما يتعلق بالإمكانات الاقتصادية لمعادن البحر الميت، يقدر البنك الدولي القيمة المضافة المطردة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني من إنتاج وبيع البوتاس، والبروم والمغنيسيوم والتي قدرت على نحو محافظ بحوالي 918 مليون دولار أمريكي سنويا أو بتسعة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعادل تقريبا مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بالكامل في الأراضي الفلسطينية اليوم.» البنك الدولي، المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2013، الفقرتان 49 و28.
8. جهاز الأمن الإسرائيلي، تشرين الأول/أكتوبر 2013، التقرير الشهري الموجز، تشرين الثاني/نوفمبر 2013،
9. http://www. shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/Oct13report.aspx
10. طبقا لجهاز الأمن الإسرائيلي لم تؤد معظم الهجمات إلى إصابات، ونفذ 116 هجوماً من أصل 131 هجوماً بالقنابل الحارقة، ونفذ هجومان بالطعن بالسكين ونفذ هجوم بإطلاق النار ونفذ عشرة هجمات بعبوات ناسفة محسنة.
11. هذه الأرقام تشير فقط إلى حالات استنشاق الغاز المسيل للدموع أثناء الاشتباكات المبينة، وتبلغ النسبة المئوية للإصابات الناجمة عن استنشاق الغاز المسيل للدموع من بين كل الإصابات تبلغ حوالي 42 في المئة تقريبا.

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_11_25_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.